

## اخبار

**موظفو «مستشفى بعيدا الحكومي» يعطصون اليوم**

ينفذ موظفو «مستشفى بعيدا الحكومي الجامعي» اعتصاماً، اليوم، في مبنى المستشفى لمطالبة مجلس الوزراء بالموافقة على صرف مساهمة تشغيلية لافتتاح المستشفى الجديد. وذلك «لحل مشكلة تأخير الرواتب والمستحقات جذرياً»، وأعلنوا التوقف عن العمل بدءاً من الجمعة 17 الجاري بسبب عدم قدرتهم على المتابعة في ظل الوضع الحالي.

وكان وزير الصحة وأئل ابو فاعور قد وقع مشروع مساهمة تشغيلية للمستشفى بقيمة 5 مليارات ليرة لبنانية «من شأنها حل مشكلة المستشفى جذرياً، وهي تتضمن دفع كامل المستحقات المتأخرة للموظفين، وافتتاح المستشفى الجديد بكامل قدرته الطبية والإدارية، الأمر الذي سيصل بالمستشفى الى مرحلة الاكتفاء الذاتي بدءاً من عام 2015»، إلا ان هذه المساهمة لم يضعها مجلس الوزراء على جدول أعماله.

**مزارعو التفاح: نريد حلاً لتصرف الموسم**

ناشد رئيس تجمع مزارعي التفاح في لبنان غابي سمعان وزير الزراعة أكرم شهاب تقديم المساعدة إلى المزارعين من خلال «تأمين باخرة لنقل التفاح الى مصر والدول العربية التي تشتري عادة التفاح من لبنان»، لافتاً الى أن لبنان لم يصدر حتى الآن سوى 3 آلاف طن من أصل 135 ألف طن، مضيفاً ان «هناك نكبة حلت بالمزارعين هذا العام فمن سيعوضهم؟».

**المفعول الرجعي لقيمة أجر الساعة**

لفت رئيس «اللجنة المركزية للمتعاقدين الثانويين» حمزة منصور الى ان المسؤولين في وزارة المالية أكدوا له ان «موضوع المفعول الرجعي لقيمة رفع أجر الساعة هو أمر قانوني منصوص عليه بالقرار الصادر عن مجلس الوزراء». ولفت الى ان «موضوع إرجاع الفروق متعلق بموازنة الدولة العامة التي من المفترض اقرارها مع بدء العام الجديد، والتي ستغطي لحظة إقرارها، كل الإضافات المالية الجديدة»، مضيفاً «ان وزارة المال تعمل فقط لصرف المستحقات المصروف لها ميزانية ومن ضمنها رواتب الموظفين». ودعا منصور المتعاقدين الى «الاستمرار في النضال وتكثيفه والنزول الى الميدان والاعتصامات، لأنها الطريق الوحيد الذي ينفع».

**الحراك المدني يحث على «القوات اللبنانية»**

دعا الحراك المدني للمحاسبة للنزول الى ساحة رياض الصلح، عند الساعة والنصف من مساء الاربعاء، احتجاجاً على دعوى «القوات اللبنانية» ضد مواطنين تظاهروا ضد التمديد ووصفوا النواب بالحرامية.

**امتحانات دخول ثان في «الحقوق»**

أعلنت كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في «الجامعة اللبنانية»، الفرع الأول، أنها بصدد إجراء امتحان دخول ثان، نظراً إلى الأعداد الضئيلة التي تقدمت بطلبات الانتساب الى الكلية هذا العام. المفارقة أن نسبة النجاح بلغت الـ 95% في امتحان الدخول الأول وأن العدد الإجمالي للمتقدمين بطلبات الانتساب يبلغ حوالي 720 طالباً (تقريباً 670 طالباً لقسمة الحقوق، و150 طالباً لقسمة العلوم السياسية). يُذكر ان عدد طلاب السنة أولى في الكلية يتخطى عادة الألف طالب في هذا الفرع.

تقديمات تعاونية موظفي الدولة على مختلف الصعد، إلغاء المواد 20 و 21 المتعلقة بوقف التوظيف التي تخبئ في طياتها مشاريع التعاقد الوظيفي والخصخصة، تضمين مشروع السلسلة مادة تجيز إعطاء الموظف الذي يرفع من فئة إلى فئة أعلى عدد درجات يساوي نصف عدد الدرجات التي تفوق الدرجات المطلوبة قانوناً للترقية، ومطالبة الحكومة برفع قيمة التعويضات العائلية والنقل والانتقال وربطها بالحد الأدنى الجديد للأجور: 675 ألف ليرة. المتقاعدون الثانويون سيحضرون إلى المجلس النيابي لتسليم مذكرة إلى مكاري تتضمن إعطاءهم 6 درجات أسوة بزملائهم الموجودين في الخدمة وتعديل بعض المواد المتعلقة بورثة المتقاعد.

**طرح سلسلة خاصة بالعسكريين يفجر النقاش في اللجان النيابية**

في أعمال اللجان المشتركة. أما بالنسبة إلى موظفي الإدارة العامة، فقد وضع رئيس رابطتهم محمود حيدر أمام اللجان المطالب الآتية: رفض زيادة دوام العمل من 32 إلى 35 من دون مقابل، إلغاء المواد 29 و 31 و 33 الواردة في المشروع والمتعلقة بالمعاشات التقاعدية وبالتقديمات الصحية والاستشفائية والاجتماعية، والمطالبة بالمعاش التقاعدي وبتعويض نهاية الصرف من الخدمة على أساس 100% من الراتب الأخير للموظف، وزيادة

الذي قالت مصادره لـ «الأخبار» إن «توجه السلسلة الخاصة بالعسكريين سيعرض على اللجان المشتركة ولا مانع فيه بالمبدأ، إلا أن احتساب كلفة سلسلة الموظفين للعسكريين».

وكان مكاري قد التقى، أمس، وفداً مصغراً من هيئة التنسيق النقابية، رفع إليه المطالب الأساسية، وهي الحفاظ على وحدة التشريع بين التعليم الرسمي والتعليم الخاص، توحيد نسبة الدرجات من أساسات الرواتب لجميع القطاعات الوظيفية، وتعيين أساتذة التعليم الثانوي الرسمي في الدرجة 21 بدلاً من 15 مع اشتراط حيازة الأستاذ لشهادة الماجستير. وطلب الوفد السماح للهيئة بانتداب ممثل عنها يشارك



تنشأ سنوياً ست شركات ذات مسؤولية محدودة فقط لكل 10 آلاف شخص عامه (مروان بو حيدر)

لم تتمكن بلدان المنطقة من التخلص من هذه الامتيازات، فلن يكون بمقدورها بلوغ مستوى خلق فرص العمل التي هي في أمس الحاجة إليه (...). ان بمقدور الحكومات أن تحقق قفزات ضخمة في خلق الوظائف من طريق إصلاح السياسات التي تحمي الشركات ذات الامتيازات، وهو ما يشجع بدوره على المنافسة ويضمن تكافؤ الفرص لجميع الشركات.

الخدمات الأساسية خفض أداء هذه القطاعات وزاد أسعار السلع والخدمات، وأسهم في نفخ أسعار الصرف». على الضفة المقابلة، أي أولئك الذين لا نفوذ سياسياً لهم، أي ملايين العاملين والمستهلكين وأصحاب مشاريع العمل الحر «يتحملون الثمن وهم غافلون عما لتلك السياسات من آثار على الفرص التي يتطلعون إليها».

يختم التقرير بنصيحة مفادها: «إذا

أن «هناك قلة من الشركات المدعومة سياسياً التي حصلت على امتيازات عزلتها عن المنافسة وأدت إلى خلق ظروف غير متساوية تقوض نمو القطاع الخاص وفرص العمل. حصلت هذه الشركات على حصرية، وأحياناً عبر ولوج انتقائي، إلى مدخلات إنتاج رخيصة الثمن (التمويل، الكهرباء، العقار...)». ويضيف التقرير: إن «تركز الشركات ذات الصلات السياسية في قطاع

وتأتي ضمن «وظائف أخرى» بنحو 57%. هكذا تبدو حصة الوظائف من القطاعات ذات القيمة المضافة أو القيم المرتفعة ضئيلة جداً. يبحث هذا التقرير في حقبتي نظامي حسني مبارك في مصر وزين العابدين بن علي في تونس لاكتشاف الأسباب، لكنه، كعادته، لا يورد أمثلة عن النمط اللبناني، فالبنك الدولي اعتاد ان يجلد من يسقط فقط ويغازل القوي. ويشرح